الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر
دراسة في التداعيات وآليات المكافحة

د/ بخوش صبيحة

المدرسة العليا للأساتذة– الجزائر–

الملخص :

الهجرة غير الشرعية ظاهرة كونية، وإن تعددت منابعها ووجهتها تبقى الهجرة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء باتجاه أوروبا أهمها، وتتبع خطورة هذه الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بأمن الدول المستقبلة أو المصدرة لها بل لدول العبور أيضا، وبحكم موقعها الاستراتيجي كأداة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا وجدت الجزائر نفسها وقد تحولت من منطقة عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين السريين، الأمر الذي نجم عنه الكثير من الانعكاسات وتطلب اتخاذ إجراءات مختلفة لتشديد الخناق عليها. بناء على ذلك يحاول هذا المقال تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر من حيث المسببات والتداعيات وسبل الاحتواء، وذلك من خلال الاستدلال بالإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المعنية وكذا التحقيقات الميدانية لمختلف وسائل الإعلام الوطنية.

Résumé :

L'immigration illégale est un phénomène planétaire, si ses sources et ses destinations sont multiples, l'Europe espace de stabilité et de prospérité reste pour beaucoup d'immigrants subsahariens une destination de choix. La gravité de ce phénomène réside non seulement dans ses effets négatifs sur la sécurité des Etats d'accueil ou d'expulsion, mais aussi sur les Etats de transit. En raison de sa position géographique au carrefour entre les Etats subsahariens et l'Europe, l'Algérie est passée du statut de pays de transit à celui de pays d'accueil, chose qui a donné lieu à beaucoup de réflexion et a nécessité un appel à l'action avec des dispositions diverses que ce soit sur le plan interne ou externe pour réprimer le phénomène.

L'importance de cette contribution scientifique réside en sa recherche dans les causes et les conséquences à travers la suggestion des statistiques officielles délivrées par les autorités compétentes et les investigations que la presse nationale a élaboré sur le terrain, ainsi que les différentes dispositions prises par le gouvernement algérien visant à réprimer l'immigration illégale.

مقدمة:

برزت الهجرة غير الشرعية كمصطلح بقوة في العقود الأخيرة واحتلت مكانة مميزة في وسائل الإعلام وفي نقاشات راسمي السياسة العامة في دول العالم، بل أنها أضحت إحدى القضايا القليلة التي أجبرت الدول المتقدمة على التعامل مع الدول النامية بوصفها لاعبا أساسيا له دوره الرئيسي في الحد منها[1]، وتنبع خطورة الظاهرة من كونها قضية ذات أبعاد متعددة وأثارها متصلة مباشرة ليس فقط بالأمن العام للدول المستقبلة أو المصدرة لها بل كذلك لدول العبور، وهي الدول التي تشكل بحكم موقعها الجغرافي حلقة وصل بين الدول الطاردة للهجرة والدول الجاذبة لها، وبالتالي أضحت دولا مستقبلة للهجرة، والجزائر واحدة منها، إذ أنه ولكونها حلقة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا أضحت محطة استقرار أكثر منها منطقة عبور لهؤلاء الأفارقة المهاجرين غير الشرعيين العابرين في الأصل، وبفعل ما ترتب عنها من تداعيات وتحديات أصبحت الهجرة غير الشرعية من الملفات الثقيلة التي تؤرق الجزائر، وعليه إلى أي مدى يمكن اعتبارها مصدر تهديد للجزائر؟ وإن كانت كذلك فما هي مظاهر هذا التهديد؟ وما هي الإجراءات التي اتخذت لمواجهتها؟، وإلى أي مدى يمكن اعتبارها إجراءات ناجعة.

الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلب منا التعرض بالدراسة والتحليل إلى النقاط التالية:

أولا: لمحة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر.

ثانيا: تداعياتها.

ثالثا: آليات المكافحة.

أولا: لمحة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر

تعرف المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة غير الشرعية على أنها "حركة أفراد تنتهك قواعد دول المصدر والعبور والاتجاه، فمن ناحية الدول المتجه إليها الدخول غير شرعي يعني الإقامة أو التوظيف في بلد لا يملك فيه المهاجر الوثائق القانونية التي يتطلبها الدخول لهذا البلد، ما يعني أن الفرد عبر حدودا دولية دون جواز أو وثيقة سفر صحيحة أو عدم امتثاله للمتطلبات الإدارية للخروج من بلده"[2]، وعليه فالهجرة السرية هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض

الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها في هذه الدول لذلك يطلق عليها بالهجرة الاضطرارية[3].

ترجع ظاهرة الهجرة عامة وغير الشرعية خاصة لجملة من الأسباب، لعل أهمها تردي الظروف الاقتصادية وانتشار الفقر في بعض مناطق العالم والزيادة السكانية المتصاعدة وسوء توزيع الدخل مما يستتبع ارتفاعا في معدلات البطالة بين الشباب. ومهما اختلفت الطرق المتبعة للهجرة غير الشرعية يبقى لها معنى واحدا وهو ترك دائرة الفقر والحرمان ومغادرته إلى غير رجعة، فهي لا تعدو أن تكون ترجمة لواقع يشوبه الخلل وإنها ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار والآمان[4].

بحكم موقعها الاستراتيجي وطول حدودها الذي يفوق 6000 كلم، أصبحت الجزائر ومنذ سنة 2000م، بلد استقرار لأفواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، وإن تعددت الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا التدفق غير المسبوق، إلا أنه يمكن إرجاعه إلى جملة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية FRONTEX.

2- التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرك وتيرة النشاط على مستويات عدة بدءا من سنة 2000م والذي جعل من الجزائر بلدا مانحا للعمل وجالبا لليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يشتغلون بطرق غير شرعية في مشاريع شتى كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية وحتى الأشغال المنزلية عند بعض الأشخاص[5].

3- الأوضاع الأمنية المتردية في دول الجوار منذ مطلع سنة 2011م، فقد كان للوضع بمالي والأزمة الليبية وما ترتب عنها من غلق سوق العمل بها تأثيرا بالغا على تنامي الهجرة غير الشرعية باتجاه الجزائر، إذ سجلت المصالح الأمنية لولاية تمنراست في شهر افريل 2011م ارتفاعا في عدد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين في ولايتي تمنراست وغرداية بنسبة 50 % مقارنة بشهر فيفري من نفس السنة، وحسب ذات المصادر فإن 30% من هؤلاء الموقوفين سبق لهم وأن أقاموا في ليبيا ثم عادوا إلى دولهم الأصلية

ومنها تسللوا إلى الجزائر بحثا عن عمل بها[6]. والجدول أدناه يقدم لنا صورة واضحة عن حجم الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر.

الجدول رقم 1

توزيع المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة في الجزائر حسب الجنسية 2008-2012

	2008	2012		
		المجموع	الذكور	الإناث
المغرب	737	1379	1366	13
مالي	962	1044	1018	26
النيجر	4380	680	636	44
الكاميرون	61	122	116	6
تونس	63	39	36	3
نيجيريا	551	37	36	1
ساحل العاج	67	33	33	0
غينيا	28	25	25	0
البنين	21	23	23	0
ليبيا	38	22	22	0
السنيغال	23	14	14	0
غانا	447	12	10	2
الكونغو	26	8	8	0
ليبيريا	56	8	6	2
السودان	8	8	8	0
بنغلاداش	7	6	6	0
موريتانيا	5	5	5	0
غامبيا	22	5	5	0
بوركينافاسو	64	4	4	0
المجموع	**7566**	**3474**	**3377**	**97**

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

ثانيا: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

نجم عن التطور المتزايد والمذهل للهجرة غير الشرعية العديد من التداعيات، ولا يتوقف الأمر عند الحياة الاقتصادية بل يتجاوزه إلى الحياة الاجتماعية والثقافية أيضا، وإذا كانت الآثار الاقتصادية سريعة الظهور، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية تتأخر في الظهور لكنها تتعزز يوما بعد آخر بشكل قد يصعب معه السيطرة عليها لاحقا، وهو ما حتّم على الجزائر مضاعفة إجراءات مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعة أكثر مما تهدد أمن الدولة، ويمكن التعرض لهذه التداعيات من خلال المستويات التالية:

1- المستوى الأمني

– الحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد، فهو مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة ما يشكل إحساسا باللأمن، ويسهل للتنظيمات الإجرامية والعصابات المعادية التوغل إلى داخل البلاد.

– التواطؤ بين الإرهابيين والمهربين وذلك من خلال العلاقة الوطيدة التي تنسج بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما أثبتته التحقيقات الأمنية إذ تبين وأن هناك علاقة مصلحة متبادلة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين، وهذا لما تدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة.

في هذا الشأن توصلت دراسة قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني سنة 2008م إلى أن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، كما أشارت ذات الدراسة إلى سعي الجماعات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع الصعبة للمهاجرين غير الشرعيين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمال إجرامية، كما حرصت على التأكيد أن الهجرة السرية تشكل مصدر قلق لانعكاساتها المختلفة مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات[7].

نتيجة للوضع المتردي في دول الجوار وما ترتب عنه من تدفق غير مسبوق للمهاجرين غير الشرعيين باتجاه الجزائر خاصة منذ 2011، أمر رئيس الجمهورية بتشكيل خلية تفكير للتصدي لتنامي ظاهرة الهجرة السرية، هدفها معالجة ملفات أزيد من

20 ألف لاجئ ومهاجر سري منتشرين بالجنوب وبعض ولايات الشمال، وعليه أعدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني وقيادة الدرك الوطني بولايات الجنوب خصوصا تمنراست، ورقلة، بشار، مخططا استراتيجيا يسعى لمعالجة التدفق المتواصل لأعداد غفيرة من المهاجرين السريين كما تم تشكيل وحدات أمن متخصصة في الهجرة السرية بالولايات الحدودية[8].

2- المستوى الاجتماعي

- الإخلال بالتوازن الديمغرافي خاصة في ولايات الجنوب نتيجة للعدد الكبير لهؤلاء المهاجرين، كما أن تعدد الجنسيات والذي فاق 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست واليزي ومغنية نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الرذيلة والمساس بقيم وأخلاق المجتمع إضافة إلى ظواهر التشرد والتسول والبناءات القصديرية الفوضوية وإنشاء "قيطوهات من الصفيح" خاصة بالمهاجرين السريين[9].

- انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار كالملاريا والسيدا، وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة حول عدد الأشخاص المصابين بهذا الأخير إلا أن لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا قدرت أن هذا المرض الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست، حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة أعلى المستويات في عدد المصابين بالمرض الخطير[10].

- تفشي ظاهرة الرشوة، وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون السريين الحصول على الوثائق الإدارية اللازمة للبقاء في الجزائر.

-ظهور أقليات ذات نزعة دينية "مسيحية" في الجنوب الكبير خاصة مدينة تمنراست[11].

في هذا السياق جاء في دراسة ميدانية قامت بها يومية الجزائر نيوز ونشرت نتائجها في عددها الصادر بتاريخ 5 فبراير 2011م، أن ولاية تمنراست أصبحت خلال السنوات الأخيرة تلقب بـــ "العاصمة الإفريقية" كونها من أكبر ولايات الجنوب الجزائري استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية بحثا عن معيشة أفضل وهروبا من الفقر والحروب الأهلية، ونتج عن ذلك تزايد خطير لعمليات التهريب بكل أنواعها لاسيما الأسلحة، المخدرات والأطفال، فضلا عن تزايد حالات مرض السيدا، ما دفع مصالح أمن الجنوب إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة للحد منها، لكن المهاجرين

غير الشرعيين استحدثوا تقنيات جديدة للتمويه عليها كشراء بطاقات هوية سكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى جزائريين بالوثائق.

3- المستوى الاقتصادي

أحدث العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين اضطرابا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكونهم يشكلون يد عاملة رخيصة أصبحت تنافس اليد العاملة المحلية وتعمل على تطوير وتنمية سوق العمل غير الشرعي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى طور هؤلاء المهاجرون طرق الاحتيال والتزوير للأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق وانتشار السوق السوداء، كل هذا أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

4- المستوى السياسي

أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تثير الخلاف بين دول المنطقة، إذ أنه ورغم تقارب السياسات الوطنية يغيب التنسيق المغاربي، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة السرية الإفريقية بجدية واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها[12]، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت ورقة ضغط بيد الدول الأوروبية، التي لم تكتف بالدفع بدول المغرب العربي إلى لعب دور حارس الحدود فحسب بل أصبحت تهدد أمنها الداخلي من خلال السعي لإقامة منصة للطائرات بدون طيار فوق أراضيها، إذ أشار مصدر دبلوماسي جزائري، أنه وفي إطار الخطة الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتي تقضي بتمركز طائرات بدون طيار على الجزر والمدن الساحلية للدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط، فإن الاتحاد الأوروبي كان يرغب في إقامة منصة في منطقة "عين تيموشنت" الواقعة على بعد 500 كلم غرب الجزائر العاصمة، تكون قاعدة لطائرات بدون طيار، لتكشف أية محاولات هجرة غير شرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، وهو ما رفضته الجزائر التي ترى وأن وجود مثل هذه الطائرات قد يشكل تهديدا استراتيجيا لها وذلك لإمكانية استخدامها في عمليات التجسس[13].

ثالثا: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية

بالنظر إلى التداعيات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية على الجزائر وسعيا منها لتضييق الخناق عليها، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات على الصعيدين الداخلي والخارجي تمثلت في:

1- على الصعيد الداخلي

1-1- الإجراءات القانونية

بدءا من سنة 2008 بدأت تتجلى تشريعات الجزائر فيما يخص الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008،[14] المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، والقانون 09-01 المؤرخ في 8 ماي 2009، المعدل والمتمم لقانون العقوبات[15]، وإن كانت قبل ذلك قد صادقت بتحفظ على البروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين[16] بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 9 نوفمبر 2003.

أقر القانون 08-11 على الأجانب المخالفين لقوانين الهجرة جملة من العقوبات تتمثل في الإبعاد والطرد حسب ما نصت عليه المواد من 30 إلى 36، إضافة إلى عقوبات جزائية تطبق ليس فقط على الأجانب المخالفين لقانون الهجرة بل المساعدين لهم على ذلك، وهو ما أشارت إليه المادة 44 إذ نصت على: "بغض النظر عن الأحكام المنصوص عليها في المادتين 30 و36 يعاقب على مخالفة أحكام المواد 4 و7 و8 و9 بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10000 دج إلى 30000 دج"، أي أنه إضافة إلى عقوبة الإبعاد المنصوص عليها في المادة 30 أو عقوبة الطرد المنصوص عليها في المادة 36 من ذات القانون يمكن معاقبة الأجنبي المخالف لشروط الدخول إلى الجزائر أو الإقامة بها أو التنقل فيها أو الخروج منها المنصوص عليها في المواد 4،7،8،9، بعقوبات جزائية تدور بين الحبس والغرامة، أي أن المشرع الجزائري اعتبر دخول أو خروج أو إقامة أو تنقل الأجنبي بطريقة غير شرعية مخالفة لأحكام القانون 08-11 جنحة يمكن أن تسلط على المخالف إضافة إلى الإبعاد أو الطرد[17].

أما بالنسبة للقانون 09-01 المعدل والمتمم لقانون العقوبات فقد أسسه المشرع صراحة على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الأول والثاني المكملين لها ونص صراحة على تجريم الهجرة غير الشرعية إضافة إلى تجريم تهريب المهاجرين والمتاجرة بالأشخاص والمتاجرة بالأعضاء البشرية، فقد نص في المادة 175 مكرر على ما يأتي: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20000 دج إلى 60000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء

اجتياز مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحال هوية أو باستعماله لوثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[18].

استنادا إلى هذين القانونين يكون المشرع الجزائري قد جرّم الهجرة غير الشرعية، رغم مصادقة الجزائر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الذي يؤكد على ضعف المهاجر غير الشرعي وينص صراحة على عدم تجريم الهجرة غير الشرعية وكذا عدم اتخاذ أية إجراءات بخصوص المتابعة الجزائية للأشخاص مرتكبي هذا السلوك، إلا أن هناك من يرى وأن للدولة السلطة التقديرية في تجريم ما تشاء من أفعال إذا قدرت أنها ماسة بالنظام العام فيها، ومما لا شك فيها أن الهجرة غير الشرعية وبالنظر إلى عنصر السرية فإنها تشكل خطورة على مختلف أركان النظام العام[19].

1-2- الإجراءات التنظيمية

تتمثل في ما تقوم به شرطة الحدود يوميا من عمليات تفتيش وتوقيف للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أنه وعند اكتشافهم يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للقوانين المنظمة لذلك، ويتم تقديمهم إلى العدالة، أما الذين يكونون محل بحث فيحولون إلى مصالح أمن الولاية أو لأمن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة.

1-3- الإجراءات الأمنية

بالنظر إلى الانعكاسات الأمنية التي تسببها الهجرة غير الشرعية قامت الجزائر بتعزيز الرقابة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود[20] وهي:

1-3-1- مجموعة حراس الحدود

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية.

1-3-2- حراس السواحل

وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية التي يبلغ طولها 1200كلم وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل محاولات تهريب الأشخاص والسلع وضمان حراسة البواخر الأجنبية إضافة إلى عملية الإنقاذ.

1-3-3- مصالح شرطة الحدود

تتولى مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر مختلف الحدود ومكافحة الهجرة السرية والتهريب وكذا مراقبة وثائق السفر وكشف الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار إضافة إلى ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة[21]، كما تتكفل بالأجانب والقيام بالإجراءات بمجرد صدور قرار إبعادهم وذلك بالتنسيق مع مصالح الشرطة الأخرى كما تقوم بالتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين.

بالنظر للوضع المتأزم في دول الجوار أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية OCLCIC وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق إضافة إلى فرق جهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية[22]، وسعيا منها لتضييق الخناق على المهاجرين السريين قامت وزارة الدفاع الوطني رفقة وزارة الداخلية بمراجعة خريطة انتشار أفرادها على الشريط الحدودي بعد أن التهبت بسبب التداعيات الأمنية التي خلفتها الحرب في ليبيا والتمرد في شمال مالي وخطر الإرهابيين القادم من تونس فضلا عن خطر شبكات الجريمة المنظمة وانتشار تجارة السلاح بشكل غير مسبوق[23]، كما سارعت قيادة الدرك الوطني إلى بناء 43 مركز متقدم جديد وبناء 67 برج مراقبة جديدة على طول الشريط الحدودي لتفعيل المراقبة الدائمة إضافة إلى نشر نقاط ملاحظة أرضية بين المراكز المتقدمة كدعم إضافي خصوصا في الممرات المحتمل أن يسلكها المهربون والمهاجرين غير الشرعيين[24].

وإن كانت الجزائر قد خصصت سنة 2013 ميزانية جد معتبرة لوزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن والدرك لتأمين حدودها، فإنها بالموازاة رصدت للهجرة

غير الشرعية سنة 2013 ميزانية تقدر بـــ 100 مليون دولار للتكفل بالأفارقة إلى غاية 2014 وتخصص لتغطية ميزانية وحدات أمن متخصصة في الهجرة غير الشرعية بالولايات الحدودية وإيواء المهاجرين ومن ثم ترحيلهم لبلدانهم الأصلية[25].

والجدول أدناه يقدم لمحة عن نتائج عمل هذه الفرق الأمنية.

الجدول رقم 2

نماذج من القضايا المعالجة ما بين سنة 2007 وسبتمبر 2013

	القضايا	الموقوفون	أودع السجن	أطلق سراحه
2007	1552	7027	1416	5611
2008	1754	7917	1310	6607
2009	1831	7028	1494	5534
2010	1898	5713	1365	4348
2011	1351	3925	1088	2837
2012	1733	3642	1682	1960
حتى سبتمبر 2013	1336	2524		
المجموع	11455	37776		

المصدر: قيادة الدرك الوطني، الشراقة، الجزائر.

2- على الصعيد الخارجي

باعتبار الهجرة غير الشرعية ظاهرة عابرة للأوطان فقد استدعت عملية التصدي لها التنسيق مع جميع البلدان المعنية بها خاصة الدول الأوروبية التي تبقى الوجهة المفضلة لهؤلاء المهاجرين، ويمثل إعلان برشلونة المرجعية الرئيسة للتعاون الجزائري – الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث نص في شقه الاجتماعي والثقافي على ضرورة إقامة تعاون خاص من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية مع الشركاء من الدول المتوسطية الذين يلتزمون من خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية بتبني الوسائل الكفيلة بإعادة إدماج رعاياها الذين هم في وضعية غير شرعية[26]، واتبع بعد ذلك بسياسة الجوار الأوروبية التي سمحت بوضع نظام إدارة مشتركة للحدود يرتكز على المراقبة الخارجية لدخول المهاجرين للاتحاد الأوروبي وعلى بناء "مناطق انتظار" خارج حدود شينغين – وهذا عندما ترغب الدولة الشريكة بذلك وتقبله–، وعلى

نظام معلوماتي موحد لتأشيرات الدخول، ووثائق السفر المقروءة آليا، الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية FRONTEX، وإنشاء قوات حرس الحدود، وتدريب شرطة الدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين على حقوق الإنسان، وتعاون معزز للشرطة والقضاء في موضوع الهجرة الشرعية وغير الشرعية، اللجوء، وموضوع التأشيرات وأيضا بما يتعلق بمكافحة الإرهاب، الاتجار بالمخدرات، بالسلاح والبشر، إلخ[27].

تتجلى مظاهر التعاون الجزائري- الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في اتفاقيات إعادة الإدخال التي أشار إليها اتفاق الشراكة الجزائري- الأوروبي في مادته 84 والتي نصت على: "تعهد الجزائر بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال تبادل الطرفين للمعلومات حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين ويقرران التعاون بهدف الوقاية من المخاطر التي تسببها"، كما نص على أن "توافق الجزائر من جهة وكل دولة عضو في المجموعة الأوروبية من جهة أخرى على إعادة قبول رعاياها المتواجدين بصفة غير شرعية على إقليم الطرف الأخر..."[28]، وعليه أمضت الجزائر العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية، نذكر منها على سبيل المثال الاتفاقيات الثلاث المبرمة مع اسبانيا في 14 جوان 2008 والمتعلقة بالتعاون الأمني بشتى أوجهه ابتداء بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتهاء بالهجرة غير الشرعية وتبادل المعلومات والخبرات والتجارب وحتى التكوين[29].

خاتمة

من خلال تحليلنا لمختلف جوانب ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإفريقية في الجزائر اتضح جيدا وأنها أصبحت قضية تؤرق الدولة الجزائرية ويتجلى ذلك من خلال مختلف الإجراءات المتخذة لاحتوائها من قانونية إلى أمنية فمادية، غير أنه وبالنظر إلى حجمها المتفاقم يوما بعد آخر يتضح وأن الآليات المستخدمة لحد الساعة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي لم تحقق المبتغى، وأصبح من الواضح أنها أكبر حجما من أن تواجهها الإجراءات الأمنية أو حتى القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية، وعليه فالأمر يحتاج إلى نوع من التعامل الإيجابي معها والذي يتناول جذور المشكلة بدل مظاهرها، ولن يتسنى ذلك إلا بالتزام الدول الأوروبية بدعم الدول الإفريقية على تحقيق استقرارها

السياسي من جهة، وتحريك عملية التنمية بها من جهة أخرى، وذلك على اعتبار أن الدول الإفريقية تعرضت عبر قرون للظلم والسرقة من قبل الدول الأوروبية المستعمرة التي اغتصبت ثرواتها مما عرقل وتيرة التنمية بها، وعليه فالدول الأوروبية مطالبة اليوم بتقديم المساعدات المالية الضرورية للدول الإفريقية لتحقيق تنميتها الاقتصادية بدل إنفاقها على التجهيزات والتقنيات الحديثة المستخدمة لتعقب المهاجرين، لأن القضية ذات أبعاد أخلاقية وتنموية ومعالجتها تتطلب إعادة النظر في كل الأساليب المتبعة لحد الآن لاحتوائها والتي أثبتت عدم فعاليتها.

الهوامش

[1]– احمد إسماعيل، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب". **المجلة الالكترونية قراءات افريقية**، 7 اكتوبر 2012، على الموقع الالكتروني:
www.qiraatafrican.com/systeme/brousser

[2]– عادل زقاغ، سميرة سليمان، "دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في امننة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد الأول، جويلية 2011، ص 91.

[3]– كركوش، فتيحة. "الهجرة غير الشرعية في الجزائر، دراسة تحليلية اجتماعية نفسية"، **مجلة دراسات تربوية ونفسية**، العدد 04، جوان 2010، ص 44.

[4]– سناء لعروسي، "المغرب وتحديات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا"، **الحوار المتمدن**، العدد 1824، 12 فيفري 2007، على الموقع الالكتروني:
www.alhewar.org/debat.art.asp?aid=88494

[5]– الاخضر الدهيمي، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، في الندوة العلمية حول: **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، فبراير 2010، ص 15.

[6] – أنظر: يومية **الخبر** 9 نوفمبر 2011، **ويومية المحور اليومي** 24 افريل 2013,

[7] – يومية **الشروق اليومي** 22 **افريل** 2008.

[8]– يومية **المحور اليومي**،24 افريل 2013.

[9] – المرجع نفسه.

[10]– ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات.** (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة)، 2010. ص 109.

[11]– ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**،(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012)، ص 92.

[12]– عبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية: الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب". في: تحولات إستراتيجية على خريطة السياسة الدولية، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 191، جانفي 2013، ص 25.

[13]– **انظر :** l'Algérie refuse de servir de base pour des drones anti-immigration clandestine, sur le site : www.huffpostmaghreb.com, تاريخ المراجعة 27 ماي 2015.

[14]– أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، المؤرخة في 2 جويليه 2008.

[15]– أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخة في 8 مارس 2009.

[16]– أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 69، المؤرخة في 12 نوفمبر 2003.

[17]– شرون حسينة، "الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم"، **مجلة الاجتهاد القضائي**، العدد 8، جانفي 2013، ص 28.

[18]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 8 مارس 2009، ص 4.

[19]– شيرون حسينة، المرجع السابق، ص 26.

[20]– الدهيمي، المرجع السابق، ص 17.

[21]– المرجع نفسه، ص18.

[22]– المرجع نفسه، ص 19.

[23]– يومية الشروق اليومي، 15 ماي 2013.

[24]– المرجع نفسه.

[25]– المحور اليومي 24 افريل 2013 و4 سبتمبر 2013.

[26]– أنظر: Déclaration de Barcelone, in : L'ANNUAIRE DE LA MEDITERRANEE, RABAT, GERM, 1996, pp 282-293

[27]– جيسلين غلاسون ديشوم، الوثيقة التحضيرية للمنتدى المدني الاورو– متوسطي 2006.

[28]– أنظر: الاتفاق الأوروبي المتوسطي بين الجمهورية الجزائرية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، 30 أفريل 2005.

[29]– يومية الشروق اليومي، 15 جوان 2008.